مؤتمر الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بأمريكا

(٢)

مستوى الاستهلاك الغذائى والاحتياجات الغذائية فى مصر

قدم المندوبون المصريون المذكرة التالية :

سوء التغذية وقلة التغذية فى القطر المصرى : بلغ عدد سكان القطر المصرى بحسب تعداد سنة ١٩٣٧ حوالى ١٦ مليون نفس وهذا العدد يتزايد بنسبة ربع مليون نفس فى السنة . ويمكن هذا العدد الكبير ما مساحته ٣٥ ألف كيلو متر مربع أو حوالى ١/٣٠ من مساحة القطر كله وتتألف هذه المساحة المأهولة من دلتا النيل ومن جزء قليل الاتساع من الأرض التى تزرع يقع على جانبى النهر أما الباقى فصحراء شاسعة غير مأهولة تقريباً ، والقطر المصرى لهذا السبب من أكثر بلاد العالم ازدحاماً بالسكان (٥٠٠ نفس للكيلو متر المربع) .

ويزرع من هذه المساحة المأهولة بالسكان حوالى خمسة وعشرين ألف كيلو متر مربع بواقع ٠٫٣٥ من الفدان للشخص الواحد إلا أن التربة غنية جدا ومن المستطاع على العموم زراعة محصولين وربما ثلاثة فى السنة الواحدة ولضمان حصول الأرض المزروعة على الماء باستمرار نشأ على مدى الأيام نظام معقد للرى والصرف ولكن لا يزال حوالى نصف مليون فدان من هذه المساحة يروى كما كانت تروى الأرض فى العهد القديم أى بنظام الحياض .

وهذه المساحة تعرف بمنطقة الحياض وأهلها أقل تعرضاً للاصابة بالطفيليات المعوية من المناطق التى تزرع باستمرار طوال السنة وهذه نقطة هامة جدا يحسن تذكرها عند البحث فى الحالة الغذائية عند المصريين أو عند بحث كفاية غذائهم وعدم كفايته لأغراضهم الغذائية .

ويمكن من الوجهة الغذائية تقسيم القطر المصرى إلى خمس مناطق :

(١) دلتا النيل ، (٢) مديريات الوجه القبلى التى تروى صيفاً ، (٣) مناطق

الحياض ، (٤) بلاد النوبة (من أسوان إلى حدود السودان) ، (٥) الواحات بالصحراء الغربية .

إن عدد سكان المنطقتين الرابعة والخامسة قليل جدا (حوالى ١٧٠ ألف نفس) ولكن خلوهم النسبى من الأمراض الغذائية التى تميز سكان الوادى نفسه (المناطق ١و٢و٣) يسترعى النظر والواقع أن أغذية هذه المناطق تبرهن على أن الاحتياج إلى نوع ما من الأطعمة يختلف اختلافاً كبيراً من مكان إلى آخر ففى الواحات مثلا لا يأكل السكان اللحوم أو اللبن عادة ولكن طعامهم من الحبوب معززة بالفواكه والخضراوات الكثيرة بينما الحال يختلف فى بلاد النوبة فالفواكه والخضراوات تكاد تكون معدومة هناك غير أن وقايتهم الوحيدة تأتى من اللبن الذى يتعاطونه وهم يتناولونه بكميات تختلف بين ١٥٠ — ٩٠٠ سم٣ فى اليوم للشخص ولكل أسرة هناك بعض الماعز وفى الحالات النادرة يقتنى البعض بقرة حلوب .

وتقسيم القطر المصرى إلى هذه المناطق يستدعيه اختلاف العوائد الغذائية واختلاف المحاصيل الزراعية وأيضاً التفاوت العظيم فى شدة انتشار الإصابات بالطفيليات المعوية .

ولا يوجد بالبلاد غذاء أهلى موحد إلى حدّ أن تركيب الخبز يختلف اختلافاً كبيراً ليس فقط تحت تأثير المنطقة بل والفصول أيضاً ومما يفسر أسباب هذا الاختلاف أن المحاصيل المستعملة فى صنعه ينضج الواحد منها بعد الآخر بانتظام وهذا يؤثر فى تركيب الخبز الذى يصنع فى بلاد الريف من نوعين من الحبوب على الأقل على أن الخبز فى المدن يصنع عادة من القمح فى الأوقات العادية .

إن عادة إضافة الحلبة — وهى حبة بها كمية كبيرة من مادة رغوية — إلى الذرة الشامية والذرة الرفيعة فى صنع الخبز هى من الوجهة الغذائية إجراء هام عمليا فالمزيج عند ما غذيت به الفيران تبين أنه أفضل من القمح الخالص كمصدر للأزوت .

متوسط الاستهلاك الغذائى محسوباً على أساس الثروة الغذائية : إنه رغم ما شاهدناه من اختلاف الأغذية فى المناطق المختلفة قد حاولنا حساب متوسط الاستهلاك لكل شخص اعتماداً على ما ينتج من الأطعمة (راجع جدول ١) والغرض الرئيسى هو تكوين فكرة عن حالة الأغذية فى القطر والحصول على ما قد يرشدنا إلى ما يحتمل من تحسين فى التغذية إذا ما أمكن توزيع هذه الأطعمة بين الأهالى توزيعاً أكثر عدالة .

جدول رقم ١

متوسط الاستهلاك الغذائى السنوى لكل شخص محسوبا على أساس الثروة الغذائية المعروفة

الصنف	الكمية ك . جم	المواد الزلالية بالجرام		المواد الدهنية بالجرام		القيمة السعرية
		كلها	حيوانى فقط	كلها	حيوانى فقط	
دقيق قمح	٥٨	٥٨٠٠	—	—	—	٢٠٣٠٠٠
دقيق ذرة شامية	٨٤	٧٩٨٠	—	٣٣٦٠	—	٣٠٦٦٠٠
دقيق ذرة رفيعة	٢٥	٢٥٠٠	—	—	—	٨٧٥٠٠
أرز	٢٠	١٤٠٠	—	—	—	٧٢٠٠٠
دقيق شعير	٤	٤٦٥	—	—	—	١٤٠٠٠
عدس						
حمص						
ترمس	٧٫٦	١٧٥٠	—	—	—	٢٥٠٨٠
فول						
حلبة						
بطاطس						
بطاطه	٤٫٦	—	—	—	—	٣٧٧٠
قلقاس						
سكر	١١	—	—	—	—	٤٥١٠٠
زيت بذرة						
زيت حار	٣	—	—	٣٠٠٠	—	٢٧٩٠٠
زيت سمسم						
لبن	٧٣	٢٩٢٠	٢٩٢٠	٣٦٥٠	٣٦٥٠	٦٥٧٠٠
لحوم وسمك الخ	٩	١٤٤٠	١٤٤٠	٢٢٥٠	٢٢٥٠	٢٢٥٠٠
بيض بالعدد	٤٤	١٦٨	—	—	—	٢٢٠٠
خضروات	١٠	١٥٠٠	—	—	—	٢٥٠٠
فاكهة	٥	٨٠٠	—	—	—	٢٥٠٠
جملة الاستهلاك السنوى للشخص الواحد	—	٢٦٧٢٣	٤٥٢٨	١٢٢٦٠	٥٩٠٠	٨٧٩٩٥٠
متوسط الاستهلاك اليومى للشخص الواحد	—	٧٣	١٢٫٦	٣٣٫٥	١٦	٢٤٠٠

مصدر السعرات : ٧٧٫٦٪ من الحبوب ٢٫٩٪ من البقول .

وإذا قيست هذه الأرقام بمعايير عصبة الأمم تبين أن الدخل السعرى قليل ولكن يجب ألا ننسى أن اللجنة الأهليـة المصرية للتغذية قد أشارت بأن تحسب الاحتياجات السعرية الأساسية للمصريين على أنها ١٠٪ أقل من القيمة التى اقترحتها اللجنة الفنية لعصبة الأمم .

أما من جهـة الدخل من المواد الزلالية فإنه طيب ولو أن الجزء الحيوانى منه لا يزيد على ١٢٫٦ جرام .

وشرب اللبن الحليب نادر فى مصر واللبن يؤكل كجبن أو زبدة أو قشدة أو بعد تخمره ولا يزال ناتج اللبن قليلا ولابد من مضاعفة الإنتاج ليتسنى للصغار شرب كمية أكثر من اللبن فى دور النمو أما الدخل من المواد الدهنية فقليل خصوصاً إذا قيس بما يأكله الشخص فى بعض بلاد أوروبا وأمريكا .

وقدر استهلاك الفواكه والخضروات على أساس الإحصاء الرسمى لوزارة الزراعة وهذه الاحصائيات لا تشمل لسوء الحظ ما يزرعه الأشخاص منها فى مساحات قليلة لاستهلاكهم الشخصى وعلى أى حال هناك منطقتان تكاد تكون هذه الأطعمة الهامة معدومة فيهما وهما مناطق الحياض فى الوجه القبلى وبلاد النوبة . وإن حدوث بعض إصابات بالعشى فى مناطق الحياض صيفاً لدليل على هذه القلة .

وفى النهاية إذا درسنا الأطعمة التى يتكون منها الغذاء الوارد بالجدول أعلاه نرى أنه لا يحوى كمية كافية من الكالسيوم ومن فيتامين دال . وأن طبيعة الأمراض الغذائية المنتشرة بالقطر المصرى تعزز هذا القرار وسنشرح بعض هـذه الأمراض الغذائية فيما بعـد .

الأبحاث الغذائية : لم نقم للآن ببحث القطر غذائيا على أن بحثاً غذائيا متواضعاً قد أجرى فى القاهرة قبل الحرب مباشرة ولقد شمل البحث ٧٦ أسرة يتراوح دخلها بين ثلاثة جنيهات مصرية واثنى عشر جنيهاً فى الشهر وكان متوسط عـدد الأفراد فى الأسرة خمسة ومتوسـط القيمة السعرية الغذائية للشخص الواحد فى اليوم ٢٠٠٠ (ألفين) سعر و ٨٠ فى المائة منها تتكون من الحبوب والبقول و ١٣ فى المائة من زيوت نباتية و ٧ فى المائة من أطعمة حيوانية كاللحوم واللبن ومنتوجاته والبيض

والسمك وكانت قلة اللبن والخضراوات والفاكهة ملحوظة فى أغذيتهم . ووجد الكثيرون بين الأطفال مصابين بتسويس الأسنان وفقر الدم وبالكساح كما وجد مثل ذلك بين البالغين وعند فحص أغذيتهم وجد أن كمية الكالسيوم والفيتامين دال قليلة بدون شك أما فيتامين ألف وفيتامين جـ فقد كانت كميتها قليلة أيضاً ولكن لم تتبين حدوث أعراض مرضية مما تحدثه قلة هذين الفيتامينين .

الدليل على وجود سوء التغذية ونقص التغذية : لا ينقصنا الدليل على وجود أعراض سوء التغذية وقلة التغذية فى مدن مصر وقراها وأهم أسبابها الفقر والطفيليات المعوية والجهل .

والإصابة بالطفيليات المعوية تلعب دوراً كبيراً فى إضعاف المصريين بشكل يقلل من إنتاجهم ومن قدرتهم على الكسب وهى تعطل نموهم الجسمانى والعقلى وتعرضهم للاصابة بالأمراض الغذائية .

وانتشار الطفيليات المعوية كبير وقد تصل الإصابات فى بعض المناطق إلى ٩٠٪ من السكان والإصابات فى أغلب الأحوال مركبة وأكثر الطفيليات انتشاراً البلهارسيا بنوعيها ودودة الأسكارس والانكلستوما والأميبا .

وتصل إصابات البلاجرا الظاهرة فى بعض المناطق إلى ١٠٪ من السكان ولا بد من وجود عدد كبير من حالات بلاجرا مستكنة فى الوقت نفسه . والبلاجرا تتبع الإصابات بالأمراض الطفيلية فى مصر وقد دل تقدير كمية حامض النيكوتينيك فى دم المصابين بالأمراض الطفيلية الخالين من البلاجرا بأنه أكثر من الكمية الموجودة فى دم المصابين بالبلاجرا . ولكنه أقل مما يوجد فى دم الأصحاء . وهذا الائتلاف بين البلاجرا والطفيليات يثير مسألة هامة ألا وهى أيهما أنفع للبلاد محاربة الطفيليات أو رفع مستوى الاستهلاك الغذائى على أننا فى مصر قد اتبعنا الأمرين وهنا لا بد من توجيه الأنظار إلى أن عدداً كبيراً من المرضى يشفى من البلاجرا إذا عولجت الطفيليات بنجاح مع العلم بأن هؤلاء المرضى يعطون أثناء علاجهم من الطفيليات فى مستشفيات الانكلستوما والبلهارسيا خميرة جافة مع البيض أو البيض مضافاً إليه حامض النيكوتينيك فى بعض الحالات ولكن الوارد من الخميرة وحامض النيكوتينيك قد انقطع الآن بسبب الحرب وإنا لهذا السبب نجرب علاج البلاجرا بواسطة إعطاء

المرضى تمرا وملوخية وهى مأكولات مصرية وجد بها كمية كبيرة من حامض النيكوتينيك (١٢ مليجراما فى المائة) وأن التقارير الأولية بخصوص هذا العلاج التى وردت قبل مبارحة القاهرة من ستة مستشفيات كانت مشجعة للغاية أما الكساح فمنتشر أيضاً ونسبة الإصابة به بين الأطفال المترددين على مراكز رعاية الطفل تتراوح ١٠ — ٦٠ فى المائة ولكن هذه الأرقام لا تفيدنا كثيراً فى معرفة مدى انتشار هذا المرض الغذائى بين الأهالى عموماً . أما توزيع المرض فجدير بالاهتمام لأنه يقل فى الشمال بالقرب من شاطىء البحر الأبيض ويزداد كلما نزل الإنسان جنوبا إلى بلدة أسوان حيث تشتد الإصابة (١) .

وهنا لابد من توجيه الأنظار إلى مسألة هامة ربما فسرت لنا هذا التوزيع وهو أن إنتاج الألبان يقل كلما نزلنا جنوبا ولكن هناك استثناء لذلك وهو بلاد النوبة أى المنطقة الواقعة بين أسوان ووادى حلفا فقد زارها أحد أعضاء الوفد فلم يجد بها أى علامة أكلينيكية لوجود الكساح بين الأطفال هناك وقد نسب ذلك لعادة شرب اللبن بكثرة مع الشاى وهى عادة يشترك فيها كل الأهالى هناك أما باقى الأمراض الغذائية فليست منتشرة بالبلاد إلا إذا استثنينا مرض العشى والتهابات القرنية وملتحمة العين وتشاهد هذه الأمراض وحدها كما أنها تصحب البلاجرا أحياناً .

الخطوات التى اتبعت فى سبيل تحسين مستوى الاستهلاك : إن من يزور مصر بعد غياب عشرين سنة ليدهش للتقدم الذى حدث فى البلاد من كل النواحى فالتعليم ينتشر بسرعة عجيبة والبلاد تتقدم زراعياً وصناعيا ولقد اتبعت وزارة الزراعة سياسة رشيدة ترمى إلى زيادة إنتاج الأطعمة الواقية بمقادير عظيمة مثل الفواكه والخضروات واللبن وأن تربية الماشية تنال قسطاً كبيراً من عنايتها كما أن إدخال بعض الصناعات فى البلاد قد أدى إلى تحسن الحالة الاقتصادية بدرجة سمحت بزيادة العناية بالصحة العامه وبالمسائل الاجتماعية فمراكز الولادة ورعاية الطفل منتشرة فى البلاد وهى تعتنى بعدد وفير من الحوامل والأطفال وهؤلاء يحصلون فى هذه المراكز على العناية الطبية ويطعمون فى بعض الأوقات أو تعطى لهم نقود لتساعدهم على قضاء حاجاتهم أما

(١) هذه المعلومات مستقاة من حضرة صاحب العزة الدكتور على بك فؤاد مدير رعاية الطفل بوزارة الصحة .

المستشفيات العامة فلم تعد مقصورة على البلاد الكبيرة بل تنشأ الآن فى القرى أيضاً ولقد أقر البرلمان نظام الوحدات الصحية وهذه ستقام تدريجا فى كل منطقة ولقد اشترك الجمهور بسخاء فى إنشاء بعض هذه الوحدات خصوصاً فى المناطق الصناعية والزراعات الواسعة — وتقاوم وحدات قسم الأمراض المتوطنة المتنقلة والثابتة الطفيليات عموماً كما أن وزارة الصحة تراقب الأطعمة مراقبة شديدة خصوصاً فى المدن للاحتفاظ بجودتها ولمنع احتوائها على عناصر ضارة ولقد صدرت أخيراً قوانين منظمة لصناعة الأطعمة وبيعها للجمهور .

الخلاصة : إن ما تنتجه البلاد من الأطعمة فى الأوقات العادية يكاد يكون كافياً لطلبات الأهالى السعرية ولكن أغذية الأهالى تنقصها الأطعمة الواقية كاللبن ومنتوجاته والفواكه والخضراوات والسمك واللحوم . ولا بد من زيادة إنتاج اللبن إلى الضعف على الأقل كما أن إنتاج الفاكهة والخضراوات للاستهلاك المحلى فى حاجة إلى التشجيع المستمر . وقد اتخذت إجراءات مختلفة فى سبيل رفع مستوى الاستهلاك(١) وهناك أدلة تشير إلى أنها بدأت تثمر ببطء وعلى سبيل المثال نذكر أن الطول ومحيط الصدر قد زاد زيادة محسوسة عند مجندى سنة ١٩٣٩ وذلك بمقابلتهم بمجندى سنة ١٩٢٩ كما أن نسبة الإصابة بالكساح قد هبطت بشكل محسوس ولم تعد الإصابات شديدة كما كانت فى الماضى(٢) .

مناقشة اللجنة للمذكرة المصرية — تناقش الأعضاء فى النقط الآتية :

أولا — كفاية الأطعمة النباتية للاحتياجات الغذائية للانسان وهى مسألة هامة دائماً لما للأطعمة الحيوانية من السمعة الطيبة غذائيا . ولقد اتفق الكل على أن الرجل البالغ على الخصوص يمكنه أن يحصل على كل حاجياته الغذائية من الأطعمة النباتية خصوصاً إذا احتوى الغذاء على خضروات وفواكه بكميات كافية ، ولكن اللبن مع ذلك قيمة غذائية لا تبارى تجعله ألزم الأطعمة لمن هم فى دور النمو .

ثانياً — العادات الغذائية تختلف باختلاف البلدان وبعض هذه العادات وليد تجارب قديمة تجهل تاريخ نشوئها وباستعراض بعض العادات الغذائية فى بعض البلدان

---

(١) قدم الوفد مذكرة بخصوص هذه الاجراءات إلى اللجنة الثانية بالقسم الأول .

(٢) معلومات مستقاة من صاحب العزة الدكتور ابراهيم شوقى بك مدير مستشفى الأطفال .

كتخمير بعض الأطعمة قبل أكلها أو إنباتها كما يحدث فى حالة الحلبة أو أكل السمك الصغير كله بدون تنظيف وما أشبه ذلك تبين أن البعض منها مفيد غذائياً ولذا لا يصلح الطعن فى صلاحيته ما لم يدرس دراسة كافية حتى إذا ما ثبت عدم نفعه استبدل بما هو أصلح منه .

ثالثاً — مسألة ما يحتاجه الفرد من السعرات فى المتوسط — لقد قرر المؤتمر أنه عند حساب الاحتياجات السعرية للأمة يمكن اختيار أى رقم بين ٢٢٠٠ — ٣٠٠٠ سعر للشخص يومياً فى المتوسط وبذا أصبحنا غير مقيدين بالرقم القديم وهو ٣٠٠٠ سعر والرأى الجديد يتفق مع ما قررته اللجنة المستديمة للتغذية بمصر من مدة طويلة من اتخاذ رقم للمصريين ينقص ١٠ ٪ عن رقم عصبة الأمم وهو أيضاً يجعلنا أقل تشاؤما كلما أظهر البحث أن متوسط ما تتعاطاه فئة ما من المصريين من السعرات أقل من بعض الأرقام التى تنشرها بعض الكتب .

رابعاً — احتياجاتنا اليومية لبعض الفيتامينات — اتفق الجميع على أن احتياجاتنا لبعض الفيتامينات وخصوصاً مركب (ب) يتبع القيمة السعرية للغذاء صعوداً وهبوطا وهـذه المسألة هامة لأن المصريين أكثر تعرضاً لنقص بعض أفراد مركب (ب) فى أغذيتهم والنظرية التى اتفق عليها بوجود ارتباط بين الحاجة لبعض الفيتامينات والقيمة السعرية للغذاء تفيدنا فى علاج بعض أمراض سوء التغذية والوقاية منها بطريقة اقتصادية مجدية فى الوقت نفسه .

خامساً — من نتائج البحوث الحديثة تبين وجود علاقة بين حامض النيكوتينيك فى التغذية ومرض البلاجرا غير أنه يوجد عامل آخر يظهر أنه يمهد لظهور المرض المذكور وهـذا العامل الآخر لم يعرف بعد ولكن المفروض وجوده فى الأمعاء المريضة وهذا الاتجاه فى البحث يعزز الرأى القائل بأن البلاجرا فى مصر تتبع الاصابة بالطفيليات .

إجراءات تحسين التغذية

تقدمت البعثة المصرية بالمذكرة التالية :

١ — تتولى المدارس العامة الابتدائية فى مصر تعليم نحو مليون ولد وبنت من

سن ٧ — ١٢ سنة والعدد الأوفر من هؤلاء الأولاد والبنات ناقص التغذية والسبب الأكبر فى ذلك أن الموارد المالية لآبائهم محدودة جدا .

وقد أجريت فى البضع السنوات الأخيرة بعض التجارب بإعطاء تلاميذ عدد من هؤلاء المدارس وجبة غذائية كل يوم وقد كان النمو الجسمانى والعقلى لهؤلاء التلاميذ أعظم بشكل واضح مما فى حالة تلاميذ المدارس الأخرى .

وقد صدر فى العام الأخير قانون بمقتضاه تعهدت الدولة بإعطاء وجبة غذاء يوميا فى جميع المدارس الإلزامية وتقوم الدولة بالصرف من خزانتها على تنفيذ ذلك ، وجميع التلاميذ الغنى منهم والفقير يتناولون غذاءهم مجاناً خشية الأثر الأدبى السيىء الذى قد يترتب على التفرقة بينهما .

والوجبات الغذائية هى من وضع اخصائى فى التغذية والقصد منها سد النقص فى الغذاء العادى للتلاميذ إذ هو فى العادة فقير من وجهة الأغذية الواقية وتتكون هذه الوجبات على الأخص من اللبن والبيض والجبن والبقول والخضر الطازجة والفاكهة وهى رخيصة سهلة التحضير .

وقد بدىء بتنفيذ المشروع هذا العام ويبلغ عدد التلاميذ الذين يتناولون الغذاء فى الوقت الحاضر ١٨٥٫٠٠٠ تلميذ ولن يمضى وقت طويل قبل أن يعم ذلك غيرهم من صبية المدارس وبناتها .

٢ — فتحت مطاعم شعبية فى الأحياء الفقيرة من المدن حيث يقدم غذاء ساخن خفيف بسعر منخفض جدا (٢٫٥ سنت وهذا يبلغ نحو ربع الكلفة) ويقوم موظف اجتماعى بالبحث فى كل حى ليختار العائلات الفقيرة فيعطيها بطاقات يمكن بها أن تحصل من هذه المطاعم على الأكلات وتأخذها إلى البيوت . وهذه الأكلات كما فى الحالة السابقة من وضع أخصائى فى التغذية والقصد منها حصول مثل هذه العائلات الفقيرة على الأغذية الواقية التى تعوزها وهذه المطاعم يصرف عليها من أموال الدولة أو الجمعيات الخيرية أو بعض الأفراد .

٣ — مثل هذه المطاعم تنشأ فى المصانع لإعطاء غذاء خفيف ساخن للعمال بنصف كلفة إعداده وتقوم المصانع بتسديد قيمة النصف الثانى .

٤ — تحصل العائلات الفقيرة التى يهتدى إليها الاخصائيون الاجتماعيون على

مساعدات من أموال الدولة أو الجمعيات الخيرية التى تلقى معونة الحكومة إلى حد بعيد وتكون هـذه المساعدات إما نقداً أو نوعاً كمقدار من الدقيق والسكر والأقمشة والأحذية وما إلى ذلك .

٥ — تنتشر الجمعيات التعاونية المنزلية بسرعة فى أنحاء القطر وخاصة فى الأحياء الفقيرة وفى المصانع وتمنح هـذه الجمعيات أسبقية على التجار فى الحصول من وزارة التموين على السلع التى يراقب توزيعها كالسكر والزيت والأقمشة وما إلى ذلك . وأعضاء هـذه الجمعيات يحصلون على السلع بأسعار غاية فى الرخص تكاد تعادل أسعار الجملة .

٦ — قد نجحت كثيراً مراكز تحسين شؤون الريف التى بدأت تعمل سنة ١٩٤١ فى تعليم الزراع وحثهم على التوسع فى زراعة الأغذية اللازمة لاستهلاكهم وتحسين أصنافها فقد اتسعت زراعة الخضر بشكل واضح كما زاد عدد الكتاكيت والدجاج البياض الذى يربونه مع التحسن فى صفاته .

كانت تعطى للعائلات الفقيرة جدا كتاكيت وماعز وأغنام كما أنهم يرشدون ويساعدون فى زراعة مساحة صغيرة من الخضر أو فى القيام لحسابهم الخاص بصناعات صغيرة كتربية النحل أو نسج الأقمشة والأكلة وما إلى ذلك .

وكانت هذه الجهود مجدية تماماً فى زيادة أرباح هذه العائلات الفقيرة وساعدتهم مع الوقت على إنتاج الشطر الأكبر من طعامهم وملبسهم .

٧ — وضع حد أدنى لأجور العمال فى الصناعات والتجارة . أما سريان ذلك على الزراع فموضع النظر .

٨ — قد سنت الحكومة قانوناً للتأمين الاجتماعى ضد الشيخوخة والعجز وسيرفع قريباً إلى البرلمان لنظره .

المنتوجات الزراعية الأساسية غير الغذائية

إن نسبة كبيرة من المنتوجات الزراعية التى تتبادلها التجارة العالمية تتكون من مواد صناعية ومواد خام ينتجها الزراع كتلك التى تدخل فى صناعة الملابس والبويات والصابون والجلد والمشروبات وهذه المنتوجات تكون الجزء الأكبر من دخل بعض الأقطار خصوصاً أقطار المنطقة الاستوائية وشبه الاستوائية .

والتوسع فى استعمال المنتوجات الصناعية التى تتطلب هـذه المواد يؤدى بلا شك إلى رفع مستوى المعيشة فى العالم بصفة عامة مما يعود بالنفع المادى على البلاد التى تصدر أو تستورد هذه المواد فالبلاد المصدرة تستطيع بذلك زيادة ما تحصل عليه من مقدار النقد الأجنبى وهذا يساعدها على استيراد كميات أوفر من الأطعمة وعلى سلع مصنوعة للاستهلاك أو سلع تلزم للمنتجين وفى ذلك فائدة لشعوب هذه الأقطار .

والمنتوجات التى تصنع من غالبية هذه المواد الزراعية هى سلع غير قابلة للتلف أو بطيئة التلف ولا يستعملها المستهلك مباشرة ومن أجل ذلك فإن الطلب على هـذه المنتوجات كثير التقلب فى العادة يزداد فى أوقات الرخاء ويرجأ فى أوقات الشدة وهذا التقلب الشديد يمكن مفاداته إذا ما أمكن استقرار الرخاء عما هو اليوم .

ويتضح من الاختلافات الكبيرة فى مستوى الاستهلاك بين الأمم أن مجال التوسع فى استهلاك هـذه المواد ما زال متسعاً فإن البلاد المتقدمة فى الصناعات يستهلك الفرد فيها مقادير أكبر مما فى حالة البلاد المتأخرة من هذه الوجهة وبناء على ذلك فإن تقدم الصناعات فى العالم وازدياد الرخاء فيه مما يؤدى إلى زيادة جملة ما يباع من هذه المواد التى تنتجها الزراعة زيادة واضحة . ويحصل ذلك بوجه خاص إذا ما اتسعت القوة الشرائية لدى أكبر عدد ممكن من شعوب كل أمة .

ولن تكون الزيادة المذكورة واحدة لجميع المنتوجات بالطبيعة فإن الطلب على الملبس والمسكن يختلف باختلاف الجو والعادات كما أن الطلب على المشروبات ومنتوجات الدخان يختلف باختلاف التقاليد والأمزجة ، كذلك لن تمتنع المنافسة بين المواد المختلفة التى من فئة واحدة فالنيلون والحرير الصناعى سيستمر فى مزاحمة الحرير الطبيعى والياف الطلح تزاحم القنب وزيوت مختلفة تزاحم زيت بزرة الكتان غير أنه رغم ذلك ينتظر إذا ما استقامت الأمور أنه يلزم فيما بعد الحرب زيادة مجموع ما ينتجه العالم من هذه المواد جميعها زيادة كبيرة تقابل الزيادة الكبيرة المنتظرة فى مجموع المطالب .

ولتقدير الكميات اللازمة فى حالة عالم أكثر رخاء يجب تحليل طبيعة الطلب لكل حالة بكل دقة كذلك يدعو الأمر إلى تبين مدى تأثير زيادة الإنتاج للمواد المطلوبة فى الموارد اللازمة لإنتاج الأغذية من أرض ويد عاملة وما إلى ذلك .

استقر رأى اللجنة على تقسيم المواد التى يتناولها بحثها إلى الأقسام التالية :

أكياس وألياف لصنع الحبال ، زيوت غير صالحة للأكل ، طباق (دخان) ، مواد تستعمل فى صنع المشروبات ، جلود ومخلفات حيوانية وسواها ، حاصلات زراعية أخرى تستعمل فى الأغراض الصناعية .

إلا أن مهمة اللجنة لم تكن سهلة ابدا لأن استهلاك هذه المواد لم يدرس كما درس استهلاك الأطعمة فضلا عن أن مستوى الاستهلاك هنا يتأثر بعوامل كثيرة قد تجعله فى حكم العدم فى بعض الأماكن ومن هذه العوامل الجو والعادة أو المزاج والإتجاه الذي يتخذه التطور المادى للأمة .

ولكن لوحظ أن استهلاك هذه المواد فى الماضى كان آخذاً فى الازدياد على العموم وأنه يتأثر بشدة بالحالة الاقتصادية العامة إلا فى حالات قليلة أى أن الاستهلاك يرتفع فى حالة الرخاء ويهبط فى حالة الأزمات ثم إن الكميات المستهلكة من مادة ما تختلف اختلافاً بينا بين قطر وآخر فاستهلاك القطن مثلا يختلف بين رطلين وأربعة وعشرين رطلا للشخص فى السنة والصابون بين رطل واحد وخمسة وعشرين رطلا للشخص فى السنة والبلاد الصناعية أكثر استهلاكا لهذه المواد عن سواها ولكن استهلاك الفئات المختلفة فى البلد الواحد يتفاوت تفاوتاً عظيما .

يضاف إلى ذلك ما يلاحظ من حلول مادة محل أخرى كما هو حادث فى حالة الزيوت النباتية والحيوانية والبحرية كما أن المزاحمة التى يلقاها بعض هذه المواد من المنتوجات الصناعية الرخيصة كالخيوط الصناعية والورق وخلافها تجعل أمر استهلاك هذه الحاصلات الزراعية عرضة للتقلبات الشديدة وزيادة على ذلك فإن الحواجز الجمركية التى أقيمت بعد الحرب الماضية حدت من التوسع فى استهلاك هذه المواد .

وعليه لم يكن من السهل دراسة الموضوع وإيفاؤه حقه فى الوقت القصير الذى كان تحت تصرف اللجنة لهذا عهد إلى الهيئة الدولية الدائمة التى اقترح المؤتمر تكوينها القيام بالدراسات المطلوبة لوضع معايير أهلية عن أدنى الاستهلاك من هذه المواد ومبلغ ما يمكن للعالم أن يستهلكه مع مراعاة المنتوجات الصناعية التى تزاحمها وكذلك عهد إلى هذه الهيئة دراسة الوسائل التى يمكن بها للبلاد التى لا تلائم إنتاج الأغذية أن تقوم بنصيب فى تحسين التغذية العالمية .